

## الحكومة الألمانية تنقد لوفتهانزا من شبح الانهيار

قدمت الحكومة الألمانية دعماً كبيراً لشركة الطيران الألمانية لوفتهانزا حتى تنهض من كبوتها مجدداً وتتبع عن شبح الإفلاس من ارتفاع جبل الخسائر في أعقاب تضررها من إجراءات الإغلاق بسبب تفشي جائحة كورونا التي كبدت شركات الطيران العالمية خسائر بالجملة.

ويص الاتفاق على تقديم مساعدات للشركة بقيمة 9 مليارات يورو، وستساهم الحكومة الاتحادية في الشركة بصورة مباشرة بنسبة 20 في المئة، لتكون حصتها بذلك دون حد الأقلية المانعة التي يمكن من خلالها عرقلة قرارات مهمة للشركة. وكانت شركة الطيران الألمانية العملاقة قد أعلنت نهاية أبريل الماضي أنها تواجه خطر نفاد السيولة النقدية لديها خلال أسابيع إذا لم تحصل على مساعدات حكومية، في أقوى إشارة إلى الخطر الذي بلغه تفشي فيروس كورونا المستجد.

وتوقعت حينها مزيد انخفاض مستوى السيولة النقدية لديها بشدة بسبب توقف رحلاتها ومدفوعات التزاماتها المالية وإعادة قيمة تذاكر الرحلات الملقاة إلى المسافرين.

وأشارت إلى أنها لن تتمكن من الحصول على الأموال من الأسواق المالية، إلى أن اقترت الحكومة الألمانية أخيراً تقديم دعم مالي لمساعدة الشركة على تلافي أضرار الوباء الجسيمة والتوصل إلى اتفاق رسمي.

وتأثرت لوفتهانزا أيضاً بانخفاض أسعار النفط بسبب خسائرها من عقود التحوط ضد ارتفاع أسعار الوقود واستبعدت أن تتمكن من تغطية الاحتياجات المالية القائمة بمزيد من عمليات الاقتراض.

وواجهت الحكومة ولوفتهانزا إشكاليات قبل التوصل إلى اتفاق تتعلق بوجود خلاف داخل الائتلاف الحكومي حول نماذج التدخل في لوفتهانزا ثم انتهت بتقديم مساعدات حكومية. وأسعار النفط بسبب خسائرها من عقود التحوط ضد ارتفاع أسعار الوقود واستبعدت أن تتمكن من تغطية الاحتياجات المالية القائمة بمزيد من عمليات الاقتراض. وواجهت الحكومة ولوفتهانزا إشكاليات قبل التوصل إلى اتفاق تتعلق بوجود خلاف داخل الائتلاف الحكومي حول نماذج التدخل في لوفتهانزا ثم انتهت بتقديم مساعدات حكومية.

## أسعار النفط تتماسك مع تخفيف الدول لقيود الإغلاق

يوليو، بنسبة 1.14 في المئة أو 37 سنتاً، إلى 33.64 دولار للبرميل. ومنصف مايو الجاري، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إن توقعات الطلب على النفط الخام خلال الربع الثاني 2020، تشير إلى أسوأ ركود عالمي في الطلب، مدفوعة بجائحة كورونا. وذكرت أن توقعاتها للطلب العالمي على النفط خلال هذا العام، تشير إلى انكماش بمقدار 9.07 مليون برميل يوميا، تشكل نسبته 9.1 في المئة من الطلب العالمي على الخام في 2020.

واستبشرت أوساط الطاقة تصريحات بيرول رئيس وكالة الطاقة الدولية بأن الطلب العالمي على النفط لم يصل إلى ذروته وأن غياب السياسة الحكومية القوية للحد من الانبعاثات الغازية وحدث تعاف مستدام للاقتصاد العالمي مع أسعار النفط المنخفضة، ستؤدي إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى مستوياته السابقة وربما إلى ما هو أكثر منها.

وحث بيرول الحكومات على تحفيز الاقتصاد لمكافحة التغير المناخي وزيادة الإنفاق على مصادر الطاقة النظيفة للمساهمة في تحقيق الخفض المستهدف في الانبعاثات الضارة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وفقاً لاتفاق باريس للمناخ 2016.

ويهدف اتفاق باريس الدولي للمناخ إلى الحد من معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية فقط وهو ما يستلزم خفض الانبعاثات الغازية في العالم بمقدار النصف بحلول 2030 ثم التخلص من الانبعاثات الغازية تماماً بحلول منتصف القرن الجاري. وبدون حدوث تغييرات هيكلية جذرية في استهلاك الطاقة في العالم، فإن الانبعاثات ستعود إلى الارتفاع مع تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا.



سباق مطاردة الفرص مستمر

## كورونا ينعش صفقات «غواصات الأعمال» في المنطقة العربية

### رؤوس الأموال الذكية تزيد من وتيرة استثماراتها في القطاعات سريعة الربحية

سرّع كوفيد - 19 من وتيرة عمليات قنص صفقات الاندماج والاستحواذ بشكل يعيد رسم خارطة النشاط الاقتصادي، بعد أن خارت قوى الكثير من الشركات وضعفت مراكزها المالية، نتيجة أسوأ كيوه ركود طالت الاقتصاد العالمي، وقوضت مفاصلها بسبب الوباء المستجد.

وتشمل مظلة صندوق الاستثمارات قطاعات التصنيع والرعاية الصحية والتعليم في مصر وتونس والمغرب، وهي من المجالات التي تشهد طلباً متنامياً خلال الفترة المقبلة، في ظل الاتجاه للتعليم عن بعد، والبحث عن الاكتفاء الذاتي لتصنيع الغذاء والدواء.

وأكد ياسر عمارة رئيس مجلس إدارة شركة إيجل للاستشارات المالية أن استمرار جائحة كورونا ينعش صفقات الاندماجات والاستحواذات، ففي فترة الأزمات غير المعلومة تفتح شهية كبار المستثمرين والصناديق لاقتناص فرص الاستحواذ على الكيانات المتضررة التي تحظى بإمكانة للنمو.

ويحتاج هذا النوع إلى تعبئة مالية ضخمة لا تتوفر إلا لدى رؤوس الأموال المغامرة بحوزة «غواصات الأعمال» التي تؤمن بأن الأزمات باب جديد للفرص. وأوضح لـ «العرب» أن الجائحة فتحت أفقا استثمارياً لقطاع التكنولوجيا المالية وهو من أبرز القطاعات المستفيدة من استمرار كورونا، لأنه يقدم حلاً يمكن الأفراد من إتمام معاملاتهم المالية ومدفوعاتهم الخاصة والحكومية دون الحاجة للخروج من المنزل.

وأصبح الطلب على هذه المعاملات كبيراً، بدلاً من التعرض لمخاطر الإصابة بالفيروس عند دفع هذه المعاملات نقداً، فضلاً عن تجنب الزحام. وشهدت الأيام الماضية تنفيذ صفقة نقل ملكية بنحو 64 في المئة من رأسمال شركة فوري للدفعات الإلكترونية لصالح مجموعة من المستثمرين بقيادة الصندوق الأمريكي للأعمال ومؤسسة التمويل الدولية بقيمة 230 مليون دولار. ويعتقد هذا القطاع بفرص استثمارية مع اتجاه البنوك للاستثمار في هذا النشاط، إلى جانب صناديق استثمار المخاطر الأجنبية في مختلف دول المنطقة العربية.

وتوقعت مؤشرات إيجل للاستشارات المالية أن تصل قيمة صفقات الاندماجات والاستحواذات في السوق المصرية إلى حوالي 5 مليارات دولار خلال العام المالي المقبل، مقارنة بنحو 2.7 مليار دولار خلال الفترة الحالية.

وما يفتح هذه الآفاق في السوق المصرية خفض التصنيف الائتماني لعدد من الدول في المنطقة العربية، الأمر الذي حوّل وجهه أموال الغواصات للسوق المصرية التي تعج بقوة بشرية قدرها 100 مليون مواطن، ما يضمن طلباً على الخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأشار نور الدين محمد رئيس تارجت للاستثمارات المالية وإدارة الاستحواذات إلى أن كورونا رفع شعار البقاء للأقوى مصر وشمال أفريقيا، في ظل انكماش النشاط الاقتصادي جراء الوباء.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - نشطت صفقات الاستحواذ وعمليات الاندماج مدفوعة بمبدأ اقتناص الفرص، في ظل التداعيات السلبية لتفشي وباء كورونا وما خلفه من خسائر طالت أنشطة اقتصادية مختلفة ونالت من المراكز المالية للشركات. وظهرت رؤوس الأموال الذكية للمليارديرات والمؤسسات المالية الكبرى على الساحة، وهي الظاهرة، التي يطلق عليها «غواصات»، لأنها تظل كامنة لا يراها أحد إلا عند قنص الهدف.

وتتجه الأموال الذكية حالياً للقطاعات سريعة الربحية، في مقدمتها الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والتكنولوجيا المالية التي لمع نجمها مع تصاعد دعوات التعامل عن بعد بهدف تجنب التجمعات كإحدى طرق الوقاية من الوباء، وظل قطاع السياحة خارج الحسابات.

وتقنفي رؤوس الأموال خطى وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وتعززت صفقاتها في الأسواق الناشئة ذات التصنيف المنخفض، لأن هذه الصفقات تستهدف تحقيق عوائد مالية ضخمة على المدى المتوسط.

ويفضل هذا النوع من الصفقات صناديق الاستثمار المباشر، والتي يقف خلفها مليارديرات الظل، الذين لا يرغبون في الظهور، وتقوم بهيكله للشركات المتضررة من الأخطار، ثم بيعها لاحقاً.

واقنص هؤلاء المستثمرون عدداً من الصفقات خلال الأيام الماضية، عقب منح الاقتصاد المصري تصنيفاً مستقرًا من جانب وكالة موديز للتصنيف الائتماني، الأمر الذي حفز مؤسسة سي.دي.سي البريطانية على عقد أول صفقة لها في البلاد بقطاع الصحة بنحو 100 مليون دولار.

وفي سبيل الاستفادة من تلك الفرص أعلنت شركة الأهلي كابيتال وهي الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي المصري، أكبر البنوك الحكومية في البلاد، عن صفقة مع مستثمرين إماراتيين بقيمة 150 مليون دولار في ذات القطاع.

واغتتم أيضاً صندوق مصر السيادي تلك الفرص ودشن تحالفاً مع مؤسسة كونكوردي إنترناشيونال إنفستمنس، ومقرها نيويورك لتأسيس صندوق متخصص في قطاع الرعاية الصحية يستثمر بشكل بمصر والشرق الأوسط وأفريقيا، برأسمال يبلغ 300 مليون دولار. وأعلنت مؤسسة التمويل الدولية وهي الذراع الاستثمارية للبنك الدولي، عن ضخ استثمارات في صندوق الاستثمار المباشر (إس.بي.إي.أي.إف.إف 1) الذي يركز على مصر وشمال أفريقيا، في ظل انكماش النشاط الاقتصادي جراء الوباء.



ياسر عمارة

شبهة المستثمرين مفتوحة لتمويل الشركات المتعثرة

وقال سميح العلياني رئيس جمعية ملائكة الأعمال إن «المستهدف هي المشروعات الصغيرة التي تعاني التعثر بسبب الجائحة، وتعزيز هيكلها المالية الإنتاجية، والتسويقية عبر صفقات تضمن استمرارها وتمكنها على مواجهة المخاطر». ولفت إلى أن أهمية هذا النشاط التمويلي في المنطقة العربية تكمن في مراهنة المنطقة على تعافي اقتصادها عبر طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشير منظمة العمل العربية إلى أن 90 في المئة من إجمالي المشاريع في المنطقة العربية تصنف على أنها صغيرة ومتوسطة، ويتجاوز إنتاجها 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يقوي شوكة الصفقات في هذا القطاع، إلا أنه يظل مرهوناً بأصحاب الأموال التي تقف خلف الاستثمار الملائكي وهم في الغالب أصحاب «غواصات الأعمال».



مليارات يورو قيمة دعم الحكومة الألمانية لشركة الطيران لتجاوز تداعيات الوباء

## أسعار النفط تتماسك مع تخفيف الدول لقيود الإغلاق

يوليو، بنسبة 1.14 في المئة أو 37 سنتاً، إلى 33.64 دولار للبرميل. ومنصف مايو الجاري، قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إن توقعات الطلب على النفط الخام خلال الربع الثاني 2020، تشير إلى أسوأ ركود عالمي في الطلب، مدفوعة بجائحة كورونا. وذكرت أن توقعاتها للطلب العالمي على النفط خلال هذا العام، تشير إلى انكماش بمقدار 9.07 مليون برميل يوميا، تشكل نسبته 9.1 في المئة من الطلب العالمي على الخام في 2020.

واستبشرت أوساط الطاقة تصريحات بيرول رئيس وكالة الطاقة الدولية بأن الطلب العالمي على النفط لم يصل إلى ذروته وأن غياب السياسة الحكومية القوية للحد من الانبعاثات الغازية وحدث تعاف مستدام للاقتصاد العالمي مع أسعار النفط المنخفضة، ستؤدي إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى مستوياته السابقة وربما إلى ما هو أكثر منها.

وحث بيرول الحكومات على تحفيز الاقتصاد لمكافحة التغير المناخي وزيادة الإنفاق على مصادر الطاقة النظيفة للمساهمة في تحقيق الخفض المستهدف في الانبعاثات الضارة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وفقاً لاتفاق باريس للمناخ 2016.

ويهدف اتفاق باريس الدولي للمناخ إلى الحد من معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية فقط وهو ما يستلزم خفض الانبعاثات الغازية في العالم بمقدار النصف بحلول 2030 ثم التخلص من الانبعاثات الغازية تماماً بحلول منتصف القرن الجاري. وبدون حدوث تغييرات هيكلية جذرية في استهلاك الطاقة في العالم، فإن الانبعاثات ستعود إلى الارتفاع مع تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا.